AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 11. No. 1. July Issue (2018)

WAIVER OF PROFIT IN SPECULATION OF ISLAMIC BANKS: ANALYTICAL JURISTIC STUDY

التنازل عن الربح في المضاربة بالمصارف الإسلامية دراسة فقهية تحليلية

Yasin Abdi Alasow[i] & Ahmed Zaki Salleh[ii]

[i] Ph. D Student Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM). yaasiin555@hotmail. com
[ii] Senior Lecturer, Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM). ahmadzaki@usim. edu. my

Abstract

This study aims to demonstrate the legality of the waiver of profit in mudarabah speculation in general and Islamic banks in particular. The research includes five chapters; first chapter presents the research plan and its structure in general, and the second chapter is about Mudarabah speculation and what comes out. Chapter three deals with profit. The fourth chapter is about waiving profit in Mudarabah speculation. The last chapter discusses waive profit in Mudarabah speculation in Islamic banks. The researcher adopted two approaches in the study: the inductive approach to examine the views of scholars collected from the books of heritage in Fiqh, Tafsir, Quranic interpretations Hadith and from contemporary. The comparative approach was used to compare the views of scholars, looking at differences, and evidence in connection with the topic. The researcher found that there is permit given the profit waive in mudarabah speculation in Islamic banks after discussing its causes and procedures.

Keywords: Waiver, profit, speculation, Islamic banks.

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مدى مشروعية التنازل عن الربح في المضاربة عموما وفي المصارف الإسلامية على وجه الخصوص. يشتمل البحث على خمسة فصول؛ الفصل الأول في خطة البحث وهيكله العام، والفصل الثاني حول المضاربة وما يتعلق بها. ويتناول الفصل الثالث الربح. والفصل الرابع التنازل عن الربح في المضاربة. ويضع الفصل الخامس التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية. ولقد اعتمد الباحث في دراسته على منهجين: المنهج الاستقرائي في تتبع آراء الفقهاء في طرق جمع ما توجبه طبيعة هذا البحث من أمهات الكتب التراثية في الفقه والتفسير والحديث وغيرها، وتم جمعها، ويتم ذلك في المراجع المعاصرة أيضاً، واستفاد الباحث من بعض البحوث والمقالات العلمية التي تتعلق بموضوع البحث. والمنهج المقارن في المقارنة بين آراء الفقهاء، واختلافهم، وأدلتهم، فيما له صلة بالموضوع الراهن. وقد توصل الباحث

إلى جواز التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية وذلك بعد تناول أسبابه وإجراءاته. الكلمات المفتاحية: التنازل، الربح، المضاربة، المصارف الإسلامية	

مقدمة

الحمد لله القائل في محكم التنْزيل: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل:٢٠]. وقال تعالى أيضاً: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة:٢٧٥]. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،

فالإنسان بطبعه، لا يعيش وحده، لابد له من علاقات ومعاملات يقيمها مع غيره، إذ وضع الإسلام ضوابطا وأسساً محددة، منها التنازل عن الربح المستقبلي في المضاربة في المصارف الإسلامية؛ ولذلك حرص الإسلام دائماً على أن تكون المعاملة بين المسلمين قائمة على عقد تبادل منفعة بينهم، إن المصارف الإسلامية نشهدها مؤخراً قائمة على الأسس المستمدة من الفقه الإسلامي، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتقوم المصارف الإسلامية بوظائف عدة منها؛ الإيداع، يعني أن المودع يقوم بإيداع أمواله في أحد المصارف للمحافظة عليها، في حين يدفع المصرف كل فترة معينة فائدة على تلك الأموال وهذه الفائدة تعتبر ربا، ولذلك وضع البديل الإسلامي ألا وهو عقد المضاربة، وهو من الطرق الإسلامية القديمة التي استخدمت للاستثمار.

تعريف المضاربة

قال ابن منظور: "يقال ضرب في الأرض إذا سار فيها مسافراً فهو ضارب، ويطلق لفظ مضارب على العامل لأنه هو الذي يضرب في الأرض ذهاباً ابتغاء الرزق". قال الجرجاني: المضاربة لغة: "على وزن مفاعلة، مشتقة من الضرب بمعنى السير في الأرض".

ذكر الفقهاء لها عدة تعاريف اصطلاحية تتفق في بعض الأمور وتختلف في بعضها. فعرفها الأحناف بأنها: "عقد شركة في الربح بمالٍ من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب". وعرفها المالكية بأنها: "توكيل على تجر في نقدٍ مضروب مسلم بجزء من ربحه إن علم قدرهما ". وعرفها الشافعية: "أن يدفع إليه مالاً ليتجر فيه والربح مشترك بينهما". وعرفها الحنابلة: دفع مال وما في معناه معين معلوم قدره لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه.

وقد شاعت هذه الطريقة في الوقت الحاضر خاصة في المؤسسات المالية، حسب قواعد الشريعة الإسلامية. وتجمع المضاربة بين أصحاب المال والخبرات فيقدم الطرف الأول ماله والطرف الثاني خبرته بهدف تحقيق الربح الحلال للطرفين بنسب يتفق عليها.

وتتكون مشروعية المضاربة من المودع بصفة رب المال أو المستثمر، ومن المصرف الذي يستثمر في الودائع بصفة المضارب الذي يضع خبرته وجهده لاستثمار المال، مقابل حصة من الربح المتفق عليها، فيما يحتسب الطرفان نتائج المضاربة ويقتسمان الأرباح في نهاية مدة المضاربة وفق الاتفاق مع مراعاة الشروط الشرعية.

ويركز هذا البحث في التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية وأحكامه. ويناقش الباحث المضاربة وما حدث بها، تعريف المضاربة ومشروعيتها العامة، وأركانها، وشروط المضاربة المتعلقة بأركانها مثل شروط العاقدين، شروط الصيغة، الشروط المتعلقة بالمال أو رأس المال، الشروط المتعلقة بالربح في المضاربة. ومعني الربح لُغةً واصطلاحا، بعض الأحكام المتعلقة بالربح في المضاربة. وصور التنازل عن الربح في المضاربة، المراد بالتنازل وبيان أسبابه، ومصروفات المضاربة، تصرفات المضارب، مفهوم الربح في شركة المضاربة، شروط الربح في المضاربة. تصرفات رب المال، أحكام التنازل عن الربح. صور التطبيقات التنازل من الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية.

مشكلة البحث

من المعلوم، أن الأصل في الإيداع المصرفي قيامه على الاحتفاظ الدائم بالودائع، بحيث يستطيع المودع أن يسحب وديعته أو جزءا منها في الموعد المحدد، دون أن يؤثر ذلك في المسار العام لاستثمار الودائع، وعند استثمار الحسابات الجارية، ولذا يُعدُّ موضوع المضاربة خصوصا في الودائع؛ من العناصر المهمة في الاستثمار الذي تقوم به المصارف وخاصة في عصرنا هذا. فإذا انتهت الدورة المحددة للاستثمار وحان وقت تقسيم الربح؛ إما أن يكون في أثناء العمل قبل حصول الربح أو بعد العمل. فإذا كان في أثناء العمل قبل حصول الربح يعود المال إلى صاحبه، ولا شيء للعامل ولا عليه.

وأما إذا كان بعد العمل، إما أن يكون ربحا أو خسائر، فاذا كان في المال ربح أخذ العامل حصته حسب الشروط المتفق عليها، والباقي للمالك، ولا شيء للعامل ولا عليه، أو كان في العمل خسائر، فإنه يمكن أن يتحقق انتهاء عقد المضاربة القائم بين المصرف وبين المضارب، وعلى هذا ففي نهاية الدورة المحددة، يقوم المصرف بإجراء محاسبة دقيقة، نتيجة لذلك، فإن المضارب لا يتحمل الخسائر إلاّ في أحوال ثلاثة: الحالة الأولى التعدي، والحالة الثانية التقصير، والحالة الثالثة مخالفة الشروط.

ومن المعروف أن من قرأ كتب الفقه، يجد فيها أبواباً للأحكام المتعلقة بالصلاة والزكاة والبيع والصوم والرهن والعقوبات وغيرها، ولكن ليس هناك فيما أعلم مِن الفقهاء مَن خصص التنازل في

المعاملات المالية باباً أو فصلاً في دراساتهم ومؤلفاتهم. وفي المقابل فإذا أخذنا بعين الاعتبار المضاربة، فإنها تعد من أهم الأمور التي كان الناس يتعاملون بها في الدنيا منذ قديم الزمان. وتأتي المشكلة في هذا الموضوع من حيث العوامل المؤثرة في أحكام للمضاربة مثل عوامل الربح وأحكامه. لذا كان من الضروري مناقشة؛ حكم التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية، وهو جانب مهم آثر هذا البحث مناقشته أيضا بعد بيان أسبابه وإجراءاته وصوره.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان الأمور التالية:

i. مناقشة المضاربة، وأدلة مشروعيتها وشروطها وأركانها وأحكامها وأقسامها.
ii. مناقشة الربح وشروط الربح في الاستثمارات المصرفية.
iii. مناقشة صور التنازل عن الربح وأسبابه وشروطه وحكمه في المضاربة في المصارف الإسلامية، وأركان التنازل العامة.

منهج البحث

نظراً لطبيعة الموضوع سوف يعتمد الباحث في دراسته هذه على منهجين وهما:

المنهج الوصفي: وذلك لتتبع آراء الفقهاء عن طريق جمع واستقراء ما توجب طبيعة هذا البحث من أمهات الكتب التراثية في الفقه والتفسير، والحديث وغيرها، وأيضاً المراجع المعاصرة، وكذلك البحوث والمقالات مما يتعلق بموضوع البحث، وذلك من أجل وصف الظاهرة وأبعادها بشكل صحيح.

المنهج المقارن: وذلك للمقارنة بين آراء الفقهاء واختلافهم وأدلتهم، فيما له صلة بهذا الموضوع ويناقشها، ويقوم بترجيح الرأي الأقوى بالاعتماد على قوة الدليل، والربط بما يناسب واقع الحياة المعاصرة، ودراسة الحوادث والوقائع الماضية ذات الصلة بالموضوع، ثم قياس القضايا المعاصرة عليها.

دراسات سابقة

وجد الباحث جملة من الدِّراسات المعاصرة، ناقشت مشروعية المضاربة وطبيعة عقدها، وشروط صحة رأس المال والربح في المضاربة، وعرضت كثير من الآراء حول شروط المضاربة في التطبيقات المعاصرة. منها: دراسة حسن الأمين (2000) عقد المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، وطلال أحمد إسماعيل النجار (2002) المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية في فلسطين، معوقاتها، وتطويرها، وعبد المطلب عبد الرازق حمدان (2005) المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، نجلاء شكري عبد اللطيف سلمان (2007) سلطة المضارب بعد كسب حق المضاربة: دراسة فقهية مقارنة، وعلي محيي

الدين القره داغي (2008) فقه المصارف الإسلامية، وأشرف محمد دوابة (1430هـ) الاستثمار في الإسلام، وبحث منصور محمود مقدادي (2010) "محاسبة شركة المضاربة في الفقه الإسلامي". وقد وجد الباحث أن هذه الدراسات، وإن تعرضت للمضاربة وتطبيقها في المصارف الإسلامية؛ إلا إنها لم تناقش التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية.

وفيما يأتي عرض ببعض الدراسات، دراسة نوح علي سليمان، إبراء الذمة من حقوق العباد. ناقش فيه ما يتعلق بالذمة بسبب المعاملات، في ثلاثة مباحث: إبراء الذمة مما يتعلق بها بسبب المعاوضات. وإبراء الذمة مما يتعلق بها بسبب التبرعات؛ وإبراء الذمة مما يتعلق بها بسبب الأمانات. وناقش ما يتعلق بالذمة بسبب الفعل الضار، في مبحثين: إبراء الذمة مما يتعلق بالذمة بسبب الفعل الضار بالنفس وما دونها. وإبراء الذمة مما يتعلق بالذمة بسبب الفعل الضار بالمال. و ناقش أيضاً: ما يوجب الشارع في الذمة؛ في ثلاثة مباحث: إبراء الذمة من نفقة الزوجات؛ وإبراء الذمة من نفقة الأقارب؛ وإبراء الذمة من نفقة الملك. ثم عرض الحقوق المعنوية التي تتعلق بالذمة وتحدث فيه عن تسع مسائل فقط. وأخيراً بين إبراء ذمة الغير في مبحثين: الأول: إبراء ذمة الحي بالضمان؛ الثاني: إبراء ذمة الميت.

ويرى الباحث أن المؤلف وإن كان تعرض لبعض الجوانب من إبراء الذمة التي تتعلق بحقوق العباد، إلاّ إنّها لم توف غايتها من الدراسة الشاملة للموضوع، وهذا ما سوف يسعى البحث الحالي إلى تحقيقه بإضافة الجوانب المهملة في هذه الدراسة، كبيان التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية.

أما دراسة محمد صلاح محمد الصاوي، "مشكلة الاستثمار في المصارف الإسلامية وكيف عالجها الإسلام". ناقش المؤلف أدوات الاستثمار الإسلامي المضاربة، والشركة. وميزة كتابه أنه إلى جانب الدراسة التأصيلية لهذه العقود الاستثمارية قدم لنا جملة من الاجتهاد الوجيه حول الصياغة المصرفية المعاصرة لعقود الاستثمار الشرعية. ونجد في هذه الدراسة مقترحات عن كيفية أداء المضاربة الشرعية ودورها المرجو في الأجواء المصرفية. ولقد تناول ثلاث قضايا مهمة تتعلق بالتكييف الفقهي للمضاربة المعاصرة: التكييف الفقهي لأطراف المضاربة المصرفية: وقد قرر أن أصحاب الودائع هم يقومون بدور أرباب المال، أما العامل أو المضارب فإنه يتمثل في المصرف الذي يستقبل الأموال ويوجهها.

وفي قضية توزيع الأرباح في المضاربة المصرفية: قرر أن الربح في المضاربة لا يمكن أن يكون محددا حيث لا يتأثر بنتائج الاستثمار في المضاربة كما هو الحال في المصارف الربوية. ثم تناول مسألة تقسيم الأرباح بصفة دورية مع الاستمرار في المضاربة وقرر جواز ذلك، لكن بأن تكون القسمة ابتدائية حيث لا يستقر الملك إلا بالتصفية النهائية وسلامة رأس المال. إضافة إلى هذا تناول عدداً من المسائل التي تتعلق بالتكييف الفقهي للربح، لكن المجال لا يتسع لبسطها.

وبصفة عامة فإن هذه الدراسة تعتبر أساساً قيماً لمزيد من الدراسات حول الأحكام المعاصرة للمضاربة. ومن المآخذ أنه لم يتناول مبدأ إبراء المضاربة والأحكام المتعلقة بذلك يوصفها بديلاً مقترحاً

لمزاحمة الاستثمار الربوي. ويرى الباحث أن المؤلف وإن كان أجاد في التحليل وعرض ومناقشة المسائل؛ إلا إن هناك بعض القضايا المتعلقة بهذه الدراسة، لم يذكر المؤلف مثل التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية.

مقالة علي عبد الله شاهين، "مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية". قام المؤلف بدراسة وتحليل مصادر الأموال المتاحة للاستثمار في البنك الإسلامي، وتفسير قياسات موضوعية للأرباح المتولدة عنها وأسس وقواعد توزيعها، والتي تشكل مشكلة أساسية في البنك الإسلامي، تعود إلى طبيعة عقد المضاربة الذي يحكم العلاقة مع المودعين، حيث تختلط الأموال المتأتية من المساهمين والمودعين وتوجه نحو استثمارات وتمويلات مختلفة مقيدة أو مطلقة.

وقد عمل البحث على تشخيص طبيعة المشكلة والعناصر المؤثرة فيها والأسباب المؤدية إليها وتحليل المفاهيم والأسس التي يتعين تطبيقها وفقًا لمقومات وقواعد الفكر المصرفي الإسلامي، وذلك بهدف تحديد إطار محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنك الإسلامي بما يمكن من زيادة كفاءة وفعالية النظام المحاسبي في تلك المصارف، وبالتالي زيادة الثقة والمصداقية في عملها تدعيمًا لمسيرتها ودورها في المجتمع. ويرى الباحث أن المؤلف وإن كان أجاد في التحليل وعرض ومناقشة المسائل إلا أن هناك بعض القضايا المتعلقة بهذه الدراسة، لم يتناول المؤلف مسألة التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية. والباحث سيذكر في البحث تفصيلا.

دراسة عبد الحليم غربي، سياسات توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية: البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين، جامعة سطيف بالجزائر. ناقش المؤلف موضوع توزيع الربح في المصارف الإسلامية، الذي عدّه مشكلة أساسية تعود إلى طبيعة عقد المضاربة الذي يحكم العلاقة بين المساهمين والمودعين المستثمرين؛ حيث تدمج أموال الفئتين وتوجه نحو استثمارات متعددة. وحيث إن معادلة الربح في أبسط صورها هي (الإيرادات – المصاريف)، فلا بد من معرفة هذه الإيرادات ثم تحديد ما يخصم منها من مصاريف للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع. ويتوقف الربح الذي يحصل عليه المستثمرون على العائد الناتج من استخدام أموالهم المستثمرة، وهذه السمة هي التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، كما يفترض في الخيارات المتاحة لاحتساب الأرباح تحقُّق العدالة التوزيعية بين المساهمين والمستثمرين. ويرى الباحث أن المؤلف وإن كان أجاد في التحليل وعرض ومناقشة المسائل إلا أن هناك بعض القضايا المتعلقة بهذه الدراسة، لم يبحث المؤلف مسألة التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية. والباحث سيتناول في البحث تفصيلا.

نتائج البحث

لقد توصّل هذا البحث إلى نتائج تالية:

i. لعقد المضاربة دور بارز في استثمار المال بالطرق المشروعة، سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم على شكل شركات استثمار جماعي.

ii. للتنازل أثر واضح في تحديد عناصره، الرضا المتطلب لقيامه، محله وسببه، كما أن هذه الطبيعة كان لها أثرها أيضا على نفاذ التنازل وآثاره.

iii. الحقوق التنازل عنها، إما أن تكون دينا في الذمة، فيصبح التنازل عنها بالإبراء والإسقاط، وإما أن تكون عينا، فلا يصح التنازل عنها إلا التمليك أو الهبة، وإما أن تكون منفعة فيصبح التنازل عنها بالإسقاط.

iv. إذا وقع التنازل صحيحا انتقلت ملكية الغين المتنازل عنها إلى المتنازل له.

v. ضرورة تطوير المصارف الإسلامية للصيغ والأساليب التي تعتمدها، من أجل جذب المدخرات إليها، وتطوير معايير أداء خاصة بالمصارف الإسلامية، تتناسب مع طبيعة هذه المصارف، والصيغ التي يستخدمها، لأن صيغ استخدام الأموال في المصارف الإسلامية التي تتضمن الاستثمار في إقامة المشروعات من خلال المشاركة، أو المضاربة، أو غيرها.

vi. عقد المضاربة من عقود الأمانات حيث لا يلزم المضارب بضمان هلاك المال ولا خسارته ما لم يوجد تعد منه.

vii. يجوز التنازل عن الربح في المضاربة في المصارف الإسلامية إذا وجدت أسباب ذلك.

المراجع

ابن عبد اللطيف، يوسف. 2012. المضاربة: فقهها وتطبيقها الاقتصادية المعاصرة رسالة ماجيستير لجامعة الإسلامية بمالانج.

إبراهيمي، خالد محمد. 2006. التصرف في الديون وتطبيقاته المعاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

إرشيدي، محمود عبد الكريم. 2001. الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الأردن: دار النفائس، ط1.

إسماعيل، شمسية بنت محمد. 2000. الربح في الإسلامي. عمان: دار النفائس، ط1.

الأطرمي، عبد الرحمن بن صالح. 2006. القضايا المعاصرة في التمويل الإسلامي، بوترا جايا: مناقشة في الندوة العالمية لعلماء الشريعة في ماليزيا.

الأمين، حسن. 2000. عقد المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط3.

بدوي، هشام السعدني خليفة. 2011. عقود المشتقات المالية دراسة فقهية اقتصادية مقارنة. دار الفكر الجامعي، ط1.

بودي، حسن محمد. 2004. حقوق الغير في العقود المالية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ط1.

بيومي، حسين محمد. 2008. طرق حماية المدين. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1.

حمداني، عبد المطلب عبد الرازق. 2005. المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1.

خاطري، صري حمد. 2006. النظرية العامة للالتزام أحكام الالتزام البحرين. د.م: مطبعة جامعة البحرين، ط1.

خليل، رشاد حسن. 1981. الشركات في الفقه الإسلامي. الرياض: دار الرشيد، ط3.

خصاونه، أحمد سليمان. 2008. المصارف الإسلامية. عمان: عالم الكتب الحديث، ط1.

خلفي، فليح حسن. 2006. المصارف الإسلامية. عمان: عالم الكتب الحديث، ط1.

الخويطي، عبد الله بن أحمد بن عثمان. 2006. المضاربة في الشريعة الإسلامية. الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط1.

دوابة، أشرف محمد. 1430هـ. الاستثمار في الإسلام. القاهرة: دار السلام، ط1.

الزحيلي، وهبة. 1422هـ-2002. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ط4.

زكريا، محمد الفاتح القضاة. 1984. السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية. عمان: دار الفكر، ط1.

الزعبي، محمد يوسف. 2004. العقود المسماة شرح عقد البيع في القانون المدني. عمان: دار الثقافة، ط1.

السالوس، علي بن أحمد. د. ت. مخاطر التمويل الإسلامي. المكتبة الإلكترونية الشاملة.

سامي، فوزي محمد. 1994. شرح القانون التجاري الأردني. عمان: مكتبة دار الثقافة.

السبهاني، عبد الجبار حمد. 2009. دراسات متقدمة في النقود والصيرفة الإسلامية. عمان: عماد الدين، ط1.

سلماني، نجلاء شكري عبداللطيف. 2007. سلطة المضارب بعد كسب حق المضاربة دراسة فقهية مقارنة. د.م: دار الفكر الجامعي، ط1.

سليماني، نوح علي. 1304. إبراء الذمة من حقوق العباد. دار البشير، ط1.

سمحاني، أسيد صلاح. 2006. عقد الصلح في المعاملات المالية. رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح.

سعدي، نبيل إبراهيم، التنازل عن العقد. الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة.

شبيلي، يوسف بن عبدالله. 2005. الخدمات الاستثمارية فى المصارف وأحكامها فى الفقه الإسلامي. الرياض: دار الجوزي، ط1.

شبير، محمد عثمان. 1998. بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، الأردن: دار النفائس، ط1.

الصاوي، محمد صلاح محمد. 1990. مشكلة الاستثمار في المصارف الإسلامية وكيف عالجها الإسلام. القاهرة: دار الوفاء، ط1.

محمد الدهلوي، محمد يعقوب. 2002. حقوق المرأة الزوجية والتنازل عنها. الرياض: دار الفضيلة، ط1.

مصطفى، أحمد فارس. 1981. محاسبة التكاليف. حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

الموسوعة الفقهية الكويتية 1987. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط2.

النيداني، الأنصاري حسن. 2009. التنازل عن الحق في الدعوى. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

العجلوني، محمد محمود. 2008. المصارف الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية. عمان: دار المسيرة، ط1.

علي، أحمد شعبان محمد. 2010. المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1.

علي محيي الدين القره داغي. 2008. فقه المصارف الإسلامية. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1.

غرباوي، عبد الحليم. 2010. سياسات توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية: البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين. الجزائر: مجلة الباحث لجامعة سطيف، عدد 7.

الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي. 1998. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار أسامة، ط1.

REFERENCES

Al-ᶜAjluniyy, Muhammad Mahmud. *Al-Masarif al-Islamiyyah Ahkamuha Wa Mabadi'uha Wa Tatbiqatuha al-Masrafiyyah.* ᶜAmman: Dar al-Masirah.

ᶜAliyy, Ahmad Shaᶜban Muhammad. 2010. *Al-Masarif al-Islamiyyah Fi Muwajahat al-Azmat al-Maliyyah.* Al-Iskandariyyah: Dar al-Fikr al-Jamiᶜiyy.

ᶜAliyy Muhyi Al-Din Al-Qurah Daghiyy. 2008. *Fiqh Al-Masarif Al-Islamiyyah*. Beirut: Dar Al-Basha'ir Al-Islamiyyah.

Al-Amin, Hasan. 2000. *ᶜAqd a-Mudarabat al-Sharᶜiyyah Wa Tatbiqatuha al-Hadithah.* Jeddah: al-Bank al-Islamiyy Li al-Tanmiyah, al-Maᶜhad al-Islamiyy Li al-Buhuth Wa al-Tadrib. 3rd Ed.

Al-Atramiyy, ᶜAbd al-Rahman bin Salih. 2006. *Al-Qadaya al-Muᶜasirah Fi al-Tamwil al-Islamiyy*. Putrajaya: Munaqashah Fi al-Nadwat al-ᶜAlamiyyah Li ᶜUlama' al-Shariᶜah Fi Maliziya.

Badwiyy, Hisham Al-Saᶜdaniyy Khalifah. 2011. *ᶜUqud Al-Mushtaqqat Al-Maliyyah Dirasah Fiqhiyyah Iqtisadiyyah Muqaranah*. N.p: Dar Al-Fikr Al-Jamiᶜiyy.

Bayyumiyy, Husayn Muhamamd. 2008. *Turuq Himayat Al-Madin*. Al-Iskandariyyah: Dar Al-Fikr Al-Jamiᶜiyy.

Budiyy, Hasan Muhammad. 2004. *Huquq Al-Ghayr Fi Al-ᶜUqud Al-Maliyyah Fi Al-Fiqh Al-Islamiyy wa Al-Qanun Al-Wadᶜiyy*. Al-Iskandariyyah: Dar Al-Jamiᶜat Al-Jadidah.

Dawabah, Ashraf Muhammad. 1430H. *Al-Itstithmar Fi Al-Islam*, Al-Qahirah: Dar Al-Salam.

Gharbawiyy, ᶜAbd al-Halim. 2010. *Siyasat Tawziᶜ al-Arbah Fi Al-Masarif al-Islamiyyah: al-Bada'il al-ᶜAdilah Bayna al-Musahimin Wa al-Mustathmirin.* Al-Jaza'ir: Majallat al-Bahith Li Jamiᶜah Sutayf. Vol. 2.

Hamdaniyy, ᶜAbd al-Al-Muttalib ᶜAbd al-Razzaq. 2005. *Al-Mudarabah Kama Tajriha Al-Masarif Al-Islamiyah Wa Tatbiqatuha Al-Muᶜasirah*. Al-Iskandariyyah: Dar Al-Fikr Al-Jamiᶜiyy.

Al-Hitiyy, ᶜAbd al-Razzaq Rahim Jaddiyy. 1998. *Al-Masarif al-Islamiyyah Bayna al-Nazariyyah Wa al-Tatbiq*. ᶜAmman: Dar Usamah.

Ibn ᶜAbd al-Latif, Yusuf. 2012. *Al-Mudarabah Wa Tatbiquha al-Iqtisadiyyah al-Muᶜasirah*. Risalah Majistir Li Jamiᶜat al-Islamiyyah Bi Malang.

Ibrahimiyy, Khalid Muhammad. 2006. *Al-Tasarruf Fi al-Duyun Wa Tatbiqatuha al-Muᶜasirah*. Al-Iskandariyyah. Dar al-Jamiᶜat al-Jadidah.

Irshidi, Mahmud ᶜAbd al-Karim. 2001. *Al-Shamil Fi Muᶜamalat Wa ᶜAmaliyyat al-Masarif al-Islamiyyah*. Al-Urdun: Dar al-Nafa'is.

Ismaᶜil, Shamsiyyah bint Muhammad. 2000. *Al-Ribh Fi al-Islam*. ᶜAmman: Dar Al-Nafa'is.

Khalafiyy, Falih Hasan. 2006. *Al-Masarif Al-Islamiyyah*. ᶜAmman: ᶜAlam Al-Kutub Al-Hadithah.

Khalil, Rashad Hasan. 1981. *Al-Sharikat Fi Al-Fiqh Al-Islamiyy*. Al-Riyad: Dar Al-Rashid.

Khasawinah, Ahmad Sulayman. 2008. *Al-Masarif Al-Islamiyyah*. ᶜAmman: ᶜAlam Al-Kutub Al-Hadithah.

Khatiriyy, Sariyy Hamad. 2006. *Al-Nazariyyat Al-ᶜAmmah Li Al-Iltizam Ahkam Al-Iltizam Al-Bahrayn*. N.p: Matbaᶜah Jamiᶜat Al-Bahrayn.

Al-Khuwaytiyy, ᶜAbdullah bin Ahmad bin ᶜUthman. 2006. *Al-Mudarabah Fi al-Shariᶜat al-Islamiyyah*. Al-Riyad: Dar Kunuz Ishbiliyya.

Al-Mawsuᶜat al-Fiqhiyyat al-Kuwaytiyyah. 1987. al-Kuwayt: Wizarat al-Awqaf Wa al-Shu'un al-Islamiyyah.

Muhammad Al-Dahlawiyy, Muhammad Yaᶜkub. 2002. *Huquq Al-Mar'at Al-Zawjiyyah Wa Al-Tanazul ᶜAnha*. Al-Riyad: Dar Al-Fadilah.

Mustafa, Ahmad Faris. 1981. *Muhasabat al-Takalif*. Halab: Mudiriyyat al-Kutub Wa al-Matbuᶜat al-Jamiᶜiyyah.

Al-Nidaniyy, Al-Ansari Hasan. 2009. *Al-Tanazuil ᶜAn Al-Haq Fi Al-Daᶜwa*. Al-Iskandariyyah: Dar Al-Jamiᶜat Al-Jadidah.

Saᶜdiyy, Nabil Ibrahim. 2004. *Al-Tanazul ᶜAn Al-ᶜAqd*. Al-Iskandariyyah: Dar Al-Jamiᶜiyyah Al-Jadidah

Salmaniyy, Najla' Shukri ᶜAbd al-Latif. 2007. *Sultat al-Mudarabah Baᶜda Kasb Haqq al-Mudarabah Dirasah Fiqhiyyah Muqaranah*. N. p: Dar al-Fikr al-Jamiᶜiyy.

Al-Salus, ᶜAliyy bin Ahmad. N.d. *Makhatir Al-Tamwil Al-Islamiyy*. Al-Maktabat Al-Iliktruniyyah Al-Shamilah.

Samhaniyy, Asid Salah. 2006. *ᶜAqd Al-Sulh Fi Al-Muᶜamalat Al-Maliyyah*. Risalah Majistir Muqaddamah Li Jamiᶜat Al-Najah.

Samiyy, Fawziyy Muhammad. 1994. *Sharh Al-Qanun Al-Tijariyy*. ᶜAmman: Maktabah Dar Al-Thaqafah.

Al-Sawiyy, Muhammad Salah Muhammad. 1990. *Mushkilat Al-Istithmar Fi Al-Masarif Al-Islamiyyah Wa Kayfa ᶜAlajaha Al-Islam*. Al-Qahirah: Dar Al-Wafa'.

Shabiliyy, Yusuf bin ᶜAbdullah. 2005. *Al-Khidmat Al-Istithmariyyah Fi Al-Masarif Wa Ahkamuha Fi Al-Fiqh Al-Islamiyy*. Al-Riyad: Dar Al-Jawziyy.

Shubayr, Muhammad ᶜUthman. 1998. *Buhuth Fiqhiyyah Fi Qadaya Iqtisadiyyah Muᶜasirah*. Al-Urdun: Dar Al-Nafa'is.

Al-Subhaniyy, ᶜAbd Al-Jabbar Hamad. 2009. *Dirasat Mutaqaddimah Fi Al- Nuqud Wa Al-Sayrafat Al- Islamiyyah*. ᶜAmman : ᶜImad Al-Din.

Sulaymaniyy, Nuh ᶜAliyy. 1304H. *Ibra' Al-Dhimmah Min Huquq Al-ᶜIbad*. N.p: Dar Al-Bashir.

Al-Zaᶜbiy, Muhammyd Yusuf. 2004. *Al-ᶜUqud Al-Musammah Sharh ᶜAqd Al-Bayᶜ Fi Al-Qanun Al-Madaniyy*. ᶜAmman: Dar Al-Thaqafah.
Zakariyya, Muhammad Al-Fatih Al-Qudah. 1984. *Al-Salam Wa Al-Mudarabah Min ᶜAwamil Al-Taysir Fi Al-Shariᶜat Al-Islamiyyah*. ᶜAmman: Dar Al-Fikr.
Al-Zuhayliyy, Wahbah. 1422H- 2002. *Al-Fiqh Al-Islamiyy wa Adillatuhu*. Dimashq: Dar Al-Fikr.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أوضرر أومسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.